جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

# مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:


الضوابط الشرعية للتعامل مع الذكاء الإصطناعي
أ.د. عبد الستار إبراهيم الهيتي

توظيفُ الذَّكاءِ الإصطناعي في القراءاتِ العَشر (دراسةٌ في البِنية والتركيب والسِّياق)
أ.د. سلمان عباس عبد | د. علاء عبد الخالق حسين

نمذجة علاقات الإسناد في الجملة العربية باستخدام الشبكات العصبية
أ.د. نعمة دهش فرحان

الذكاء الإصطناعي والدراسات التاريخية مستقبل التدوين التاريخي بين الواقع والطموح
أ.د. وجدان فريق عناد

أثر برنامج إرشادي قائم على الذكاء الاصطناعي في تقليل التحديات الأخلاقية ..
أ.د. حسين حسين زيدان

توظيف تقنية الذكاء الإصطناعي وأهليته في الإفتاء المباشر (دراسة تأصيلية تطبيقية)
أ.م.د. طه أحمد حميد الزيدي

مدى مصداقية الذكاء الإصطناعي في نقل الآراء الفقهية (دراسة تحليلية تقويمية)
أ.م.د. خالد معروف لفته يونس الجنابي



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار: «الذَّكاءُ الاِصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلُ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ» في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة.

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq


Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

الجامعة الإمام الأعظم

الجزء
٢

رجب ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥ م

# Al- Imam Al-Adham University College

A.D 2025 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

# مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

برعاية السيد معالي رئيس ديوان الوقف السني

أ.د. عامر شاكر عبد الجنابي المحترم ..

وبإشراف

السيد عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة

أ.د. صلاح الدين فليح حسن المحترم

تقيم كلية الإمام الأعظم الجامعة مؤتمرها العلمي الدولي

السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار:

«الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ

فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الذي عقد في بغداد السلام بتاريخ: ٨ - ٩ رجب ١٤٤٧هجري

الموافق ٢٨ - ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥ ميلادي

في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة

## «الجزء الثاني»

## هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف..... مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس.....عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد .....عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود..... عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد .....عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة.....عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق .....عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد.....عضو
أ.د. نور سعد محسن .....عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا .....عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت .....عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي.....عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه.....عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث .....عضو

## اللجنة العلمية

| ت | الاسم | الصفة |
|---|---|---|
| ١ | أ.د. خليل إبراهيم حمودي | رئيساً |
| ٢ | أ.د. مكي وليد عبد الكريم | عضواً |
| ٣ | أ.د. شيخموس ديمير (رئيس جامعة غازي عينتاب- تركيا) | عضواً |
| ٤ | أ.د. عبد الرحمن حمدي شافي (كلية العلوم الإسلامية-جامعة الأنبار) | عضواً |
| ٥ | أ.د. براء عبد الرزاق كامل (كلية الآداب- الجامعة العراقية) | عضواً |
| ٦ | أ.د. قاسم طه محمد | عضواً |
| ٧ | أ.د. شاكر محمود حسين | عضواً |
| ٨ | أ.د. مصعب سلمان أحمد | عضواً |
| ٩ | أ.د. معاذ عبد الستار شعبان | عضواً |
| ١٠ | أ.د. إياد إبراهيم حمودي | عضواً |
| ١١ | أ.د. عبد الكريم ناصر محمود | عضواً |
| ١٢ | أ.د. إسماعيل عبد عبّاس | عضواً |
| ١٣ | أ.د. يوسف طارق جاسم | عضواً |
| ١٤ | أ.د. لبنى رياض عبد الجبار | عضواً |
| ١٥ | أ.د. أحمد ياسين معتوق | عضواً |
| ١٦ | أ.د. حقي إسماعيل محمود | عضواً |
| ١٧ | أ.د. عمر علي حسين | عضواً |
| ١٨ | أ.د. وسام محمد خليفة | عضواً |
| ١٩ | أ.د. عماد محمد فرحان | عضواً |
| ٢٠ | أ.د. أحمد إياد أنور | عضواً |
| ٢١ | أ.د. محمد حسن علي ظاهر | عضواً |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٢ | أ.د. طارق سعود خليل | عضواً |
| ٢٣ | أ.د. أحمد نصيف جاسم | عضواً |
| ٢٤ | أ.د. باسم عبد الله عبيد | عضواً |
| ٢٥ | أ.م.د. محمد عبد الجبار عمران (كلية الآداب- الجامعة العراقية) | عضواً |
| ٢٦ | أ.م.د. باسم محمد علي | عضواً |
| ٢٧ | أ.م.د. ثابت شهاب أحمد | عضواً |
| ٢٨ | أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن | عضواً |
| ٢٩ | أ.م.د. زكريا صالح سيف | عضواً |
| ٣٠ | أ.م.د. عمار عيسى عمر | عضواً |
| ٣١ | أ.م.د. عثمان راشد مجيد | عضواً |
| ٣٢ | أ.م.د. عبد الرحمن خلف مطلب | عضواً |
| ٣٣ | أ.م.د. مي حسن سريسح | عضواً |
| ٣٤ | أ.م.د. ضياء الدّين عبد الله محمد | عضواً |
| ٣٥ | أ.م.د. أحمد صدّيق إبراهيم | عضواً |
| ٣٦ | أ.م.د. قصي مساهر محمد | عضواً |
| ٣٧ | أ.م.د. زهراء عدنان عبد الكريم | عضواً |
| ٣٨ | أ.م.د. فاروق نهاد عبد | عضواً |
| ٣٩ | أ.م.د. عمر ياسين علي | عضواً |
| ٤٠ | أ.م.د. عمر حسين علوان | عضواً |
| ٤١ | أ.م.د. قحطان عدنان عبد الواحد | عضواً |
| ٤٢ | أ.م.د. طه أحمد حميد | عضواً |
| ٤٣ | أ.م.د. حسين نوار حسين | عضواً |
| ٤٤ | أ.م.د. مثنى علوان عبد | عضواً |
| ٤٥ | أ.م.د. أحمد هيثم نجم | عضواً |
| ٤٦ | أ.م.د. أحمد مهدي عبيد | عضواً |

| | | |
|---|---|---|
| ٤٧ | م.د. بشار إبراهيم حميد | عضواً |
| ٤٨ | م. بكر حسين علوان (سكرتير المؤتمر) | عضواً |

## اللجنة التحضيرية

| ت | الاسم | التخصص |
|---|---|---|
| ١ | أ.د. إسماعيل خليل إبراهيم | رئيساً |
| ٢ | أ.د. عبد الباسط أحمد حسن | عضواً |
| ٣ | أ.د. محمود جاسم معيدي | عضواً |
| ٤ | أ.م.د. عاصف دحام سالم | عضواً |
| ٥ | أ.م.د. علي داود خلف | عضواً |
| ٦ | أ.م.د. ياسين مؤيد ياسين | عضواً |
| ٧ | أ.م.د. إيناس عبد السلام داود | عضواً |
| ٨ | أ.م.د. أحمد شاكر رشيد | عضواً |
| ٩ | أ.م. معن نواف عبود | عضواً |
| ١٠ | أ.م. حبيب عبد الستار جبار | عضواً |
| ١١ | أ.م.د. عمر حسن رشيد | عضواً |
| ١٢ | أ.م.د. نزار صالح عبد | عضواً |
| ١٣ | م.علي إياد إبراهيم | عضواً |
| ١٤ | م. م. إبراهيم سمير موسى | عضواً |
| ١٥ | م.م. محمد حميد خضير | عضواً |
| ١٦ | السيد فراس رشيد عليوي (سكرتير اللجنة) | عضواً |

## اللجنة الإعلامية والإدارية والمالية

| ت | الاسم | الصفة |
|---|---|---|
| ١ | أ.م.د. دريد عيسى إبراهيم | رئيساً |
| ٢ | أ.د. مهند ليث عبد العزيز | عضواً |
| ٣ | م. مروان محمد أمين | عضواً |
| ٤ | أ.م.د. غانم أحمد حسين | عضواً |
| ٥ | أ.م.د. زياد إبراهيم طه | عضواً |
| ٦ | م.د. أسامة زيد محمد | عضواً |
| ٧ | م.د. محمود محمد وهيب | عضواً |
| ٨ | م.م. علي عبد الحسين حسن | عضواً |
| ٩ | السيد المعتصم مؤيد عبد الرحمن | عضواً |
| ١٠ | السيد إياد مسعود عز الدين | عضواً |
| ١١ | السيد أسامة عبد الستار جبار | عضواً |
| ١٢ | السيد حيدر ماجد جابر | عضواً |
| ١٣ | السيد نزار فائق نوفان | عضواً |
| ١٤ | ميس محمد صالح | عضواً |
| ١٥ | السيد إحسان علي سليمان | عضواً |
| ١٦ | السيد يعرب خالد ستار | عضواً |
| ١٧ | رغد حسن خشان | عضواً |
| ١٨ | إستبرق أكرم عجلان | عضواً |
| ١٩ | السيد عمر محمود زيدان (سكرتير اللجنة) | عضواً |

**مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة**

**Al- Imam Al- Adham**

**University College Journal**

**الرقم الدولي**

**ISSN:1817_6674**

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٤ /٥ / ٢٠٠٥م.

## شروط النشر في المجلة

**شروط النشر العامة:**

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١.ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢.ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣.ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤.أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ.عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب.اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج.مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د.رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥.يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يزيد على (٢٠٠) كلمة.

٦.يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Key word).

٧.على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب مصادر البحث في صحيفة أو صحائف مستقلة مرتبة بحسب الأصول المعتمدة، وذلك على النحو الآتي: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر(المدينة) رقم الطبعة مثال (ط٣)، (سنة الطبع).

٩.الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/٢٢٤/issues

٩.ترجمة المصادر باللغة الإنجليزية.

١٠.تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١.يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢.تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣.الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤.تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥.تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦.أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧.لا تأخذ المجلة أي أجور لنشر الأبحاث المقدّمة من باحثين من خارج العراق.

١٨.يتم إرسال الأبحاث عبر الإيميل: magazine@imamaladham.edu.iq.

١٩.تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

٢٠.يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

**شروط النشر (الفنيَّة):**

١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢- تكون الهوامش أسفل كل صحيفة (تلقائيًا وليس يدويًّا).

٣- حجم الخط للمتن (١٦)، وللهامش (١٢).

٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية (Times New Roman))

- **ملاحظة:** في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

# البيان الختامي للمؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر
# في العلوم الإنسانيّة والتطبيقية
# تَحْتَ شِعَارِ: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ العَقْلَ أَمَانَةً، وَالعِلْمَ رِسَالَةً، وَسَخَّرَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَدَوَاتِ المَعْرِفَةِ مَا يُعِينُهُ عَلَى الفَهْمِ وَالِاسْتِخْلَافِ، فَأَقَامَ بِهِ مِيزَانَ التَّفْكِيرِ، وَضَبَطَ بِهِ حَرَكَةَ التَّطَوُّرِ، فَلَا تَنْفَصِلُ التِّقْنِيَةُ عَنِ القِيَمِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ المُنْجَزُ عَلَى الإِنْسَانِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، إِمَامِ العُلَمَاءِ، وَمُعَلِّمِ الإِنْسَانِيَّةِ، الَّذِي قَرَنَ العِلْمَ بِالهِدَايَةِ، وَرَبَطَ المَعْرِفَةَ بِالأَخْلَاقِ، فَكَانَ هَدْيُهُ مِيزَانَ الرُّشْدِ، وَمَنْهَجُهُ سَبِيلَ الِاتِّزَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ القَوِيمِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ... فَفِي خِتَامِ أَعْمَالِ هٰذَا المَحْفِلِ العِلْمِيِّ المُبَارَكِ، وَمِنْ بَغْدَادَ السَّلَامِ، حَاضِرَةِ العِلْمِ، وَمَوْئِلِ الحَضَارَةِ، وَمَهْدِ التَّلَاقُحِ المَعْرِفِيِّ عَبْرَ العُصُورِ، وَفِي رِحَابِ العِرَاقِ الَّذِي مَا زَالَ، رَغْمَ التَّحَدِّيَاتِ، يَحْمِلُ فِي ذَاكِرَتِهِ رِسَالَةَ القَلَمِ وَالكِتَابِ، اخْتَتَمَتْ كُلِّيَّةُ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةُ أَعْمَالَ مُؤْتَمَرِهَا العِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ لِلْعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِيَّةِ، تَحْتَ شِعَارِ: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»، وَالَّذِي عُقِدَ يَوْمَ الأَحَدِ السَّابِعَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، لِسَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، المُوَافِقِ الثَّامِنَ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ كَانُونِ الأَوَّلِ، لِسَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَلْفَيْنِ لِلْمِيلَادِ، بِرِعَايَةٍ كَرِيمَةٍ مِنْ لَدُنْ مَعَالِي رَئِيسِ دِيوَانِ الوَقْفِ السُّنِّيِّ، الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَامِرٍ شَاكِرٍ عَبْدِ الجَنَابِيِّ، وَبِإِشْرَافِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَلَاحِ الدِّينِ فَلِيحِ حَسَنٍ السَّامِرَّائِيِّ، وِفْقَ رُؤْيَةٍ أَكَادِيمِيَّةٍ وَاضِحَةٍ انْتَهَجَهَا مُنْذُ تَسَنُّمِهِ عَمَادَةَ الكُلِّيَّةِ، تَقُومُ عَلَى ضَرُورَةِ التَّحَوُّلِ الرَّقْمِيِّ بِوَصْفِهِ خِيَارًا اسْتِرَاتِيجِيًّا لِمُوَاكَبَةِ الحَدَاثَةِ العِلْمِيَّةِ، وَتَسْرِيعِ الإِنْجَازِ المُؤَسَّسِيِّ، وَتَوْظِيفِ التِّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ فِي خِدْمَةِ التَّعْلِيمِ وَالبَحْثِ العِلْمِيِّ، ضِمْنَ إِطَارٍ قِيَمِيٍّ رَصِينٍ يُوَازِنُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالمُعَاصَرَةِ، وَبِمُشَارَكَةِ نُخْبَةٍ مُبَارَكَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ وَالبَاحِثِينَ وَالأَكَادِيمِيِّينَ مِنْ دَاخِلِ العِرَاقِ وَخَارِجِهِ، حُضُورًا وَمُشَارَكَةً عِلْمِيَّةً عَنْ بُعْدٍ.

وَقَدْ قُدِّمَتْ إِلَى اللَّجْنَةِ العِلْمِيَّةِ عَشَرَاتُ البُحُوثِ، قُبِلَ مِنْهَا لِلْمُشَارَكَةِ وَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ بَحْثًا مَحَلِّيًّا، وَتِسْعَةُ أَبْحَاثٍ دُوَلِيَّةً، تَوَزَّعَتْ بَرَامِجُهَا عَلَى جَلَسَاتٍ عِدَّةٍ، وَتَشَرَّفْنَا بِاسْتِضَافَةِ عَدَدٍ

مِنَ الضُّيُوفِ الأَكَارِمِ مِنْ جَامِعَاتٍ وَمُؤَسَّسَاتٍ عَرَبِيَّةٍ وَعَالَمِيَّةٍ، فِي أَجْوَاءٍ اتَّسَمَتْ بِالجِدِّيَّةِ العِلْمِيَّةِ، وَعُمْقِ الطَّرْحِ، وَرَصَانَةِ النِّقَاشِ، وَتَكَامُلِ الرُّؤَى.

أَيُّهَا الحُضُورُ الكَرِيمُ، السَّادَةُ البَاحِثُونَ الفُضَلَاءُ: لَقَدْ جَاءَ هٰذَا المُؤْتَمَرُ اسْتِجَابَةً وَاعِيَةً لِلتَّحَوُّلَاتِ المُتَسَارِعَةِ الَّتِي يَشْهَدُهَا العَالَمُ فِي مَيْدَانِ التِّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ، وَإِيمَانًا مِنَ الكُلِّيَّةِ بِضَرُورَةِ مُقَارَبَةِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ مُقَارَبَةً عِلْمِيَّةً مُتَوَازِنَةً، لَا تَنْبَهِرُ بِالمُنْجَزِ التِّقَنِيِّ دُونَ وَعْيٍ، وَلَا تَنْغَلِقُ دُونَهُ دُونَ فِقْهٍ وَبَصِيرَةٍ، بَلْ تُخْضِعُهُ لِمَوَازِينِ الشَّرِيعَةِ، وَأَخْلَاقِيَّاتِ العِلْمِ، وَمَسْؤُولِيَّةِ الإِنْسَانِ عَنْ قَرَارِهِ وَمَصِيرِهِ.

وَقَدْ تَنَاوَلَتْ بُحُوثُ المُؤْتَمَرِ وَمَحَاوِرُهُ المُتَنَوِّعَةُ أَثَرَ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَالعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَالعُلُومِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وَالقَانُونِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَالإِعْلَامِ، وَالتَّارِيخِ وَالجُغْرَافِيَا، مُبَيِّنَةً إِمْكَانَاتِهِ الوَاعِدَةَ فِي خِدْمَةِ المَعْرِفَةِ، وَمُحَذِّرَةً فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ مِنْ مَخَاطِرِهِ المَعْرِفِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا مَا يَتَّصِلُ بِالتَّحَيُّزِ الخَوَارِزْمِيِّ، وَتَزْيِيفِ الوَعْيِ، وَانْتِهَاكِ الخُصُوصِيَّةِ، وَإِضْعَافِ المَسْؤُولِيَّةِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَفِي ضَوْءِ المُشَارَكَاتِ وَالجَلَسَاتِ البَحْثِيَّةِ، وَالنِّقَاشَاتِ العِلْمِيَّةِ المُسْتَفِيضَةِ وَالبَنَّاءَةِ، خَلُصَ المُؤْتَمَرُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ التَّوْصِيَاتِ، كَانَ مِنْ أَبْرَزِهَا:

أَوَّلًا: إِخْضَاعُ جَمِيعِ تَطْبِيقَاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ لِمَوَازِينِ الشَّرْعِ وَالأَخْلَاقِ، بِمَا يَحْفَظُ كَرَامَةَ الإِنْسَانِ، وَيُعَزِّزُ وَعْيَهُ، وَيَصُونُ حَقَّهُ، وَيَضْمَنُ الِاسْتِعْمَالَ المَسْؤُولَ لِلتِّقْنِيَّةِ وَتَوْظِيفَهَا فِي خِدْمَةِ المُجْتَمَعِ.

ثَانِيًا: تَعْزِيزُ التَّعَاوُنِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالإِنْسَانِيَّةِ، وَالتَّطْبِيقِيَّةِ عِنْدَ دِرَاسَةِ تِقْنِيَّاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ، لِضَمَانِ مُقَارَبَةٍ شَامِلَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ الفَهْمِ النَّظَرِيِّ وَالقُدْرَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ.

ثَالِثًا: تَوْظِيفُ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ تَوْظِيفًا رَشِيدًا فِي خِدْمَةِ القُرْآنِ وَعُلُومِهِ، وَالحَدِيثِ وَعُلُومِهِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا، مَعَ ضَرُورَةِ التَّحَقُّقِ النَّقْدِيِّ مِنَ النَّتَائِجِ وَمُرَاجَعَتِهَا، وَعَدَمِ الِاعْتِمَادِ الكُلِّيِّ عَلَى مُخْرَجَاتِهِ دُونَ تَمْحِيصٍ وَتَدْقِيقٍ.

رَابِعًا: الدَّعْوَةُ إِلَى بِنَاءِ أُطُرٍ قَانُونِيَّةٍ وَتَشْرِيعِيَّةٍ وَاضِحَةٍ تُنَظِّمُ العَلَاقَاتِ الرَّقْمِيَّةَ، وَتُحَدِّدُ المَسْؤُولِيَّةَ القَانُونِيَّةَ، وَتَحْمِي المُجْتَمَعَ مِنَ الِانْتِهَاكَاتِ التِّقْنِيَّةِ.

خَامِسًا: التَّنْبِيهُ إِلَى المَخَاطِرِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ غَيْرِ المُنْضَبِطِ لِلذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَجَالَاتِ الإِعْلَامِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَصِنَاعَةِ الرَّأْيِ العَامِّ، مَعَ وَضْعِ آلِيَّاتٍ لِلْحَدِّ مِنَ الِانْتِهَاكَاتِ المَعْرِفِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ.

سَادِسًا: تَشْجِيعُ الجَامِعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ البَحْثِيَّةِ عَلَى إِطْلَاقِ مَشَارِيعَ وَدِرَاسَاتٍ تُعْنَى بِاسْتِشْرَافِ مُسْتَقْبَلِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ وَآثَارِهِ المُجْتَمَعِيَّةِ وَالحَضَارِيَّةِ.

سَابِعًا: دَعْمُ البُحُوثِ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَخُبَرَاءِ التِّقْنِيَّةِ لِتَطْوِيرِ أَنْظِمَةٍ تُجَسِّدُ قِيَمَ الشَّرْعِ، وَتَخْدِمُ قَضَايَا العَصْرِ، وَإِنْشَاءُ لِجَانٍ شَرْعِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ لِمُوَاكَبَةِ المُسْتَجِدَّاتِ التِّقْنِيَّةِ، وَإِصْدَارُ الفَتَاوَى وَالتَّوْصِيَاتِ اللَّازِمَةِ.

ثَامِنًا: التَّأْكِيدُ عَلَى دَوْرِ المُؤَسَّسَاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ فِي نَشْرِ الوَعْيِ الرَّقْمِيِّ، وَبِنَاءِ ثَقَافَةٍ نَقْدِيَّةٍ رَشِيدَةٍ فِي التَّعَامُلِ مَعَ التِّقْنِيَّاتِ الحَدِيثَةِ.

تَاسِعًا: إِدْمَاجُ أَخْلَاقِيَّاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ مِنْ مَنْظُورٍ إِسْلَامِيٍّ فِي المَنَاهِجِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتِّقْنِيَّةِ، لِإِعْدَادِ جِيلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الإِيمَانِ وَالخِبْرَةِ، وَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى مُوَاجَهَةِ تَحَدِّيَاتِ العَصْرِ بِوَعْيٍ وَحِكْمَةٍ.

وَفِي الخِتَامِ، تَتَقَدَّمُ كُلِّيَّةُ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةُ، مُمَثَّلَةً بِعَمِيدِهَا الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَلَاحِ الدِّينِ فَلِيحِ حَسَنٍ السَّامِرَّائِيِّ، بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَى جَمِيعِ البَاحِثِينَ وَالمُشَارِكِينَ فِي المُؤْتَمَرِ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ حَضَرَ وَأَسْهَمَ، وَإِلَى اللِّجَانِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّحْضِيرِيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ وَالإِعْلَامِيَّةِ، وَالأَقْسَامِ السَّانِدَةِ الَّتِي بَذَلَتْ جُهُودًا مُتَمَيِّزَةً لِإِنْجَاحِ هٰذَا المَحْفِلِ العِلْمِيِّ، سَائِلِينَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ مُخْرَجَاتِهِ عِلْمًا نَافِعًا، وَرَأْيًا سَدِيدًا، وَخُطْوَةً رَاسِخَةً فِي سَبِيلِ تَرْشِيدِ التِّقْنِيَّةِ بِالقِيَمِ، وَتَسْخِيرِ العِلْمِ لِخِدْمَةِ الإِنْسَانِ، لَا أَدَاةَ إِفْسَادٍ أَوْ طُغْيَانٍ.

هذا وَالحَمْدُ لِلَّهِ فِي البَدْءِ وَالخِتَامِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الأَنَامِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ، وَأَخْتِمُ هٰذَا البيانِ بِالسَّلَامِ ...

فالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

صَادِرٌ عَنِ المُشَارِكِينَ فِي المُؤْتَمَرِ العِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ

بِرِحَابِ كُلِّيَّةِ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةِ - بَغْدَاد

## المقدمة

الحمدُ للهِ الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، وهداه بنورِ العقلِ حينما أَظلم، وفتحَ له آفاقَ الذكاءِ والتَّعلُّم، فجعل من الآلة خادمًا، ومن الفكر قائدًا، ومن العلم سُلَّمًا للفهمِ والسُّؤدد، والصلاةُ والسلامُ على من جاء بالعلم والهدى، ودلَّ البشرية على سُبُلِ الرُّقي والاقتداء، سيّدِنا محمد، المعلِّمِ الأَمين، وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين.

أما بعد ...

ففي سياقٍ معرفي يشهد تحوّلات متسارعة، بات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الظواهر التي تُعيد رسم خارطة العالم في مختلف ميادين الحياة، لقد غدت الآلة تفكّر، وتستنبط، وتتعلّم، وتحاكي العقل البشري في وظائفه العليا، حتى صار الذكاء الاصطناعي قوةً دافعة لا يمكن تجاهل أثرها في تشكيل مستقبل المجتمعات، وأنماط التعليم، ومفاهيم العمل، وحدود المسؤولية الإنسانية.

وانطلاقًا من مسؤوليتها العلمية والدينية والوطنية، تواصل كلية الإمام الأعظم الجامعة أداء دورها الريادي في مواكبة مستجدات العصر، عن طريق إقامة مؤتمرها العلمي الدولي السنوي التاسع عشر للعلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار: **(الذكاء الاصطناعي: رؤية شرعية وتكامل أكاديمي في ضوء التحديات المستقبلية)**؛ ليكون منبرًا علميًا للحوار الرصين، ومجالًا لتلاقح الأفكار بين الباحثين من مختلف التخصصات، في سبيل فهمٍ أعمق لهذه الظاهرة العالمية، وتوجيهها بما ينسجم مع قيمنا الإسلامية الأصيلة وثوابتنا التربوية والفكرية.

وأظهرت هذه التقنية إمكانات هائلة في تسريع الإنجاز، وتحسين الجودة، وتطوير مناهج التعليم والإدارة، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي.

إلّا أن الاستعمال غير المنضبط أو غير المؤطر بالقيم والمعايير الأخلاقية قد يخلّف آثارًا سلبية عميقة، من بينها: تهديد الخصوصية، وتعزيز التحيز الخوارزمي، وتراجع دور الإنسان في اتخاذ القرار، وإضعاف الروابط الاجتماعية، وطمس الهوية الثقافية والدينية.

ومن هنا، فإن الذكاء الاصطناعي لا يمثل تطورًا تقنيًا فحسب، بل هو تحول في نمط التفكير البشري، ومسارٌ جديدٌ في العلاقة بين الإنسان والآلة، يستوجب تأصيلًا معرفيًّا،

وتأمّلاً فلسفيًّا، وتأطيرًا شرعيًّا وأخلاقيًّا، وهو ما تسعى إليه محاور هذا المؤتمر، في أثناء مقاربات متعددة تشمل: الجوانب العلمية، والاجتماعية، والقانونية، والتربوية، فضلاً عن الرؤى الإسلامية الأصيلة التي تستشرف الغد بروح منفتحة وفكر نقدي راشد.

فكلية الإمام الأعظم الجامعة، إذ تنظم هذا المؤتمر، تؤكد حرصها على بناء جسرٍ معرفيٍّ يربط بين التراث العلمي الرصين والتقنية الحديثة، في إطار من المسؤولية الأخلاقية، والانفتاح الواعي، والحرص على أن تظل المعرفة وسيلةً لخدمة الإنسان، لا أداةً لتغييبه أو إخضاعه.

نسأل الله أن يكلل هذا الجهد بالتوفيق والسداد، وأن يُثمر المؤتمر نقاشاتٍ جادةً، ومقترحاتٍ نافعةً، تسهم في تعميق الوعي، وتوسيع دائرة المسؤولية الأكاديمية اتجاه هذا التحدي العالمي.

**الرسالة:**

نطمح في مؤتمرنا إلى تقديم فضاء علمي رصين يُعنى بدراسة آفاق الذكاء الاصطناعي من منظور معرفي شامل، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لرؤية منهجية تدعم الاستفادة من هذه التقنية بما يخدم الإنسان والقيم، ويحذّر من مخاطر الانفلات الأخلاقي وسوء الاستعمال.

**الرؤية:**

أن يكون مؤتمر كلية الإمام الأعظم الجامعة منبرًا فكريًا رائدًا في تناول موضوعات الذكاء الاصطناعي برؤية مستقبلية تجمع بين القيم الحضارية والتطور التقني، وتسهم في إنتاج معرفة أصيلة ومؤثرة تتبصّر الإيجابيات وتتصدى للسلبيات.

**أهداف المؤتمر:**

١. تسليط الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج البحث العلمي في مختلف التخصصات.

٢. تعزيز التكامل بين معطيات الثورة الرقمية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

٣. استكشاف سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية وتحليلها.

٤. بحث التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجالات العلوم الطبية والهندسية والاقتصادية.

٥. بناء شبكة تواصل بحثي بين الأكاديميين والباحثين في مجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

٦. بيان المخاطر المحتملة لاستعمال الذكاء الاصطناعي دون ضوابط شرعية وأخلاقية.

٧. مناقشة التحديات الفكرية والقيمية المرتبطة بانتشار الذكاء الاصطناعي.

٨. تحليل الأثر السلبي للذكاء الاصطناعي في حال الانفصال عن المرجعيات الدينية والإنسانية.

**محاور المؤتمر:**

**أولًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم الشرعية:**

- إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية.
- الأسس الشرعية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي بين الضرورات والمقاصد الشرعية.
- الذكاء الاصطناعي في الفقه وأصوله: أدوات الفتوى الإلكترونية.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية.
- بيان الانحرافات الشرعية المحتملة في استعمال الذكاء الاصطناعي دون رقابة شرعية.

**ثانيًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم اللغوية:**

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة علوم اللغة، وتحليل النصوص الأدبية والبلاغية.
- دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج تعليم اللغة العربية والإنجليزية.
- المعالجة الآلية للغة العربيّة والإنجليزية بين التحديات والفرص.
- الذكاء الاصطناعي في تطوير طرائق تعليم اللغة العربيّة والإنجليزية، وتقويم أداء المتعلمين.
- مخاطر الترجمة الآلية والتشويش الدلالي على النصوص.

**ثالثًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم التطبيقية:**

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الطب، والهندسة، وتقنيات الاتصالات الحديثة.
- الذكاء الاصطناعي في الإدارة والاقتصاد والتحول الرّقمي.
- النمذجة الذكية في تحليل البيانات واتخاذ القرار.
- التحديات الأمنية في نظم الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية.

**رابعًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية:**

- الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتعليم الذكي والتدريب الافتراضي.
- أثر الذكاء الاصطناعي في تحليل الأحداث التاريخية والأنماط الجغرافية وتفسيرها: الإمكانات العلمية والمخاطر المعرفية.
- الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي وصناعة الرأي العام.
- الاخلاقيات والقوانين المنظمة لاستعمال الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي والتحديات الأخلاقية في تشكيل السلوك المجتمعي.

## محتويات الجزء الثاني

١. أثر برنامج إرشادي قائم على الذكاء الاصطناعي في تقليل التحديات الأخلاقية وتعزيز السلوك المجتمعي الإيجابي لدى طلاب المرحلة المتوسطة..... ٢١
أ.د. حسين حسين زيدان..... ٢١
٢. توظيف الذكاء الإصطناعي في أصول التفسير وقواعده (دراسة تأصلية تطبيقية) ..... ٦٣
أ.د. خالد إبراهيم مسلم الآلوسي..... ٦٣
٣. توظيفُ الذَّكاءِ الإصطناعي في القراءاتِ العَشر (دراسةٌ في البِنية والتركيب والسِّياق) .... ٨٩
أ.د. سلمان عباس عبد..... ٨٩
د. علاء عبد الخالق حسين..... ٨٩
٤. الضوابط الشرعية للتعامل مع الذكاء الإصطناعي ..... ١١٥
أ.د. عبد الستار إبراهيم الهيتي ..... ١١٥
٥. نمذجة علاقات الإسناد في الجملة العربية باستخدام الشبكات العصبية..... ١٤١
أ.د. نعمة دهش فرحان..... ١٤١
٦. الذكاء الإصطناعي والدراسات التاريخية مستقبل التدوين التاريخي بين الواقع والطموح ..... ١٦٧
أ.د. وجدان فريق عناد..... ١٦٧
٧. الخارطة الصوتية للألفاظ والذكاء الإصطناعي قصيدة المتنبي (واحر قلباه) أنموذجا .. ١٩١
أ.د. يوسف طارق السامرائي..... ١٩١
م.د. ميثاق عاشور حسين..... ١٩١
٨. التنظيم القانوني للتعويض عن أضرار الذكاء الإصطناعي ..... ٢١١
أ.م. حمودي بكر حمودي ..... ٢١١
٩. مدى مصداقية الذكاء الإصطناعي في نقل الآراء الفقهية (دراسة تحليلية تقويمية) ... ٢٤٣
أ.م.د. خالد معروف لفته يونس الجنابي..... ٢٤٣

١٠. توظيف تقنية الذكاء الإصطناعي وأهليته في الإفتاء المباشر (دراسة تأصيلية تطبيقية).. ٢٦٥
أ.م.د. طه أحمد حميد الزيدي ..... ٢٦٥
١١. الذكاء الإصطناعي ودوره في خدمة القرآن الكريم وعلومه «القراءات القرآنية وحفظ القرآن وتجويده أُنموذجا» ..... ٢٨٩
أ.م.د. عبد الله عواد محمود ..... ٢٨٩
١٢. حماية النصوص الحديثية من التحريف في البيئة الرقمية (دراسة شرعية وتقنية) ... ٣١١
أ.م.د. مجيد خلف سالم عبد..... ٣١١
١٣. الضبط المعجمي وأثره في الذكاء الإصطناعي تطبيق جات GPT أنموذجًا ..... ٣٣٣
أ.م.د. وقاص سعدي غركان ..... ٣٣٣
أ.م.د. قحطان عدنان عبد الواحد ..... ٣٣٣
١٤. الفتوى في عصر الذكاء الإصطناعي دراسة في الفرص والعوائق والضوابط الشرعيَّة... ٣٥٥
الدكتور محمد فؤاد ضاهر ..... ٣٥٥
١٥. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة..... ٣٨٥
د. جنان شاكر علي السامرائي ..... ٣٨٥
١٦. الضوابط العقدية والأخلاقية لإستخدام الذكاء الإصطناعي «دراسة تأصيلية معاصرة» ..... ٤٠٧
د. عبد العليم محمود عبد النعيم يوسف ..... ٤٠٧
١٧. تحليل السِّياق القرآنيّ ودلالات الألفاظ بإستخدام الذّكاء الإصطناعيّ ..... ٤٤١
د. علاء عبد الخالق حسين..... ٤٤١
أ.د. خالد عبود حمودي ..... ٤٤١
١٨. الأحكام الشّرعيّة المتعلّقة بالذكاء الإصطناعي (دراسة أصوليّة مقاصديّة) ..... ٤٦٩
د. ياسر علاص الجابر ..... ٤٦٩
١٩. توظيف الذكاء الإصطناعي في الكشف عن مقاصد القرآن (دراسةٌ نقديَّةٌ باستخدام تقنية Microsoft Copilot) ..... ٥٠٧
رغد أنس طرابيشي ..... ٥٠٧
٢٠. التحديات الأمنية في نظم الذكاء الإصطناعي والهجمات السيبرانية..... ٥٤٥

م. عبد المنعم شاكر عبد الله ..... ٥٤٥
٢١. تحديات الذكاء الإصطناعي من منظور العقيدة الإسلامية آفاق وضوابط ..... ٥٦٥
م.د. سارة جبير أحمد ..... ٥٦٥
أ.م.د. حميد يونس حميد ..... ٥٦٥
٢٢. تطبيقات الذكاء الإصطناعي في علوم الحديث: تأصيل حديثي وضوابط شرعية لضبط السند والمتن والفتوى في ضوء التحديات المستقبلية ..... ٥٩١
م.د. نبيل ابراهيم لطيف جاسم العجيلي ..... ٥٩١
٢٣. الذكاء الإصطناعي ودوره في خدمة العقيدة الإسلامية ..... ٦١٣
م.م. حسان خالد ولي ..... ٦١٣
٢٤. فاعلية الذكاء الإصطناعي في تحسين مخرجات مناهج الرياضيات للمدارس المتوسطة ..... ٦٤٥
م.م. حميد محمد عبدالله صكر ..... ٦٤٥
م.م. نور سعد حميد الضاري ..... ٦٤٥
٢٥. الصحة البدنية في ظل الذكاء الإصطناعي (دراسة فقهية معاصرة) ..... ٦٧٣
م.م. سعدون محمد ثميل الخطيب ..... ٦٧٣
٢٦. المقامة العربية بين النقد الأدبي والذكاء الإصطناعي (دراسة أسلوبية وتجريب في التوليد النصي) ..... ٦٩٧
م.م. عبير جمعان عايف ..... ٦٩٧
٢٧. تأثير نماذج الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) على طلبة العلم الشرعي في العراق: (دراسة تحليلية) ..... ٧١٥
م.م. محمد حسين علي وريد ..... ٧١٥
٢٨. التحديات العقدية في التعامل مع الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته الحديثة ..... ٧٤١
م.م. هند عبد القادر خلف ..... ٧٤١
29. A Computational Analysis of Character Strength in Kamala Markandaya's Nectar in a Sieve ..... 767
Asst. Prof. Dr. May Hasan Srayisah ..... 767
30. Artificial Intelligence and Biblical Geography: A Critical and Applied Analysis

of Geographical Events in the Old and New Testaments..... 789
Prof. Dr. Imad Mohammed Farhan ..... 789
31. A Socio-Islamic Study of Unauthorized Recording in the Age of AI: Perspectives of Undergraduate Iraqi Students ..... 831
Prof. Dr. Lubna RiyadhAbduljabbar ..... 831

# تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة

Artificial intelligence applications in combating cyber illicit activities: A comparative jurisprudential study


اعداد

**د. جنان شاكر علي السامرائي**

Dr. Jinan Shakir Ali Al-Samarrai

Jinan. sh. @uosamarra. edu. iq

07708982686

العراق / جامعة سامراء / كلية العلوم الإسلامية

## الملخص

يشهد العالم المعاصر تصاعدًا متسارعًا في حجم وانتشار الأعمال غير المشروعة عبر الفضاء الإلكتروني، الأمر الذي يمثل تحديًا أمنيًا وأخلاقيًا وقانونيًا معقدًا. وقد برز الذكاء الاصطناعي كأداة فعّالة في الكشف عن هذه الأعمال، ورصد أنماطها، وتحليل بياناتها، والتنبؤ بوقوعها، مما يمنح الجهات المعنية إمكانات واسعة لتعزيز الأمن الرقمي وحماية الحقوق. إلا أن هذا التقدم التقني، رغم أهميته، يثير إشكالات شرعية وقانونية تتعلق بحدود استخدامه، وضمان توافقه مع القيم والمبادئ الحاكمة للمجتمع.

ينطلق هذا البحث من منظور فقهي مقارن لدراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية، من خلال تحليل الأسس الشرعية والقانونية التي تضبط هذا المجال، ومقارنة الموقف الفقهي الإسلامي مع التشريعات الوضعية الحديثة. ويتناول البحث محاور متعددة، منها: التعريف الفقهي والقانوني للأعمال غير المشروعة الإلكترونية، أبرز تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المكافحة، الضوابط الشرعية لتوظيفها، وحدود المشروعية في جمع البيانات وتحليلها، إضافةً إلى بحث المسؤولية الشرعية والقانونية المترتبة على استخدام هذه التقنيات.

يعتمد البحث على منهجية تحليلية مقارنة، تجمع بين استقراء النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة من جهة، ودراسة النظم القانونية الوطنية والدولية من جهة أخرى. ويخلص إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية مشروع من حيث الأصل، إذا التزم بضوابط العدالة، والشفافية، وصيانة الحقوق، وأن تجاوزه لهذه الضوابط قد يؤدي إلى انتهاك الخصوصية أو إساءة استخدام السلطة التقنية. ويوصي البحث بضرورة وضع أطر تشريعية وفقهية متكاملة، وتطوير سياسات رقابية فعّالة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الدينية والقانونية والتقنية لضمان توافق الابتكار مع القيم العليا للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الأعمال غير المشروعة الإلكترونية، الفقه المقارن، الأمن الرقمي، الضوابط الشرعية، الجرائم المعلوماتية، مقاصد الشريعة، حماية البيانات.

Abstract:

In today's digital era, the prevalence and sophistication of illicit activities in cyberspace have been escalating at an unprecedented pace, posing complex security, ethical, and legal challenges. Artificial Intelligence (AI) has emerged as a powerful tool in detecting, monitoring, and analyzing such activities, as well as predicting their occurrence. This offers unprecedented opportunities for enhancing digital security and protecting individual rights. However, alongside these benefits, AI raises critical jurisprudential and legal questions regarding the boundaries of its use and its compliance with the governing moral and legal principles of society.

This study adopts a comparative jurisprudential approach to examine AI applications in combating illicit electronic activities by analyzing the Sharia-based and legal frameworks governing this field. It compares the Islamic jurisprudential stance with contemporary legal systems, covering themes such as the jurisprudential and legal definitions of illicit electronic acts, the most prominent AI techniques utilized for prevention and enforcement, Sharia-compliant guidelines for their deployment, permissible boundaries for data collection and analysis, and the legal and Sharia responsibilities associated with their application.

Methodologically, the research employs analytical and comparative tools, drawing from Sharia texts, the higher objectives of Islamic law (Maqasid al-Sharia), and modern national and international regulations. The findings indicate that deploying AI to combat illicit electronic activities is, in principle, permissible when adhering to justice, transparency, and the protection of rights. However, misuse or overreach may lead to privacy violations or abuse of technological power. The study recommends the establishment of integrated Sharia and legislative frameworks, the development of effective oversight policies, and enhanced collaboration among religious, legal, and technological institutions to ensure that innovation aligns with the higher moral values of society.

Keywords: Artificial Intelligence, Illicit Electronic Activities, Comparative Jurisprudence, Digital Security, Sharia Guidelines, Cybercrime, Maqasid al-Sharia, Data Protection.

## المقدمة

الحمدُ للهِ الذي شَرَّفَ الإنسانَ بالعقلِ، وجعلَهُ أداةً للفهمِ والإدراكِ والتفكُّرِ في آياتِ الكونِ والشرعِ، وأودعَ فيهِ القدرةَ على الاكتشافِ والابتكارِ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه، صلواتُ ربِّي وسلامُه عليه وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، ومَن سارَ على نهجِهم واقتفى أثرَهم إلى يومِ الدين.

أما بعد؛

الحمد لله الذي شرع لعباده من الأحكام ما يحفظ به الضرورات، ويصون به الحرمات، ويحقق مقاصد العدل والرحمة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة طفرة هائلة في مجال التقنية الرقمية، تجاوزت حدود التخيل، حتى غدت شبكة المعلومات العالمية فضاءً رحبًا للأنشطة البشرية بمختلف صورها. غير أن هذا الاتساع الرقمي أفرز ظواهر سلبية ذات أبعاد أمنية وأخلاقية وقانونية، من أبرزها الأعمال غير المشروعة الإلكترونية، التي تتنوع بين اختراق الأنظمة، وسرقة البيانات، والاحتيال المالي، ونشر المحتوى الضار، وغير ذلك من الممارسات التي تهدد استقرار المجتمعات وأمنها القومي والفردي على حد سواء.

في خضم هذه التحديات، برز الذكاء الاصطناعي كأحد أكثر الابتكارات التقنية تأثيرًا في العصر الحديث، بما يمتلكه من قدرات فائقة على التعلم، والتحليل، والتنبؤ، واتخاذ القرارات بصورة آنية، مما جعله أداة استراتيجية في رصد ومكافحة الأعمال غير المشروعة عبر الفضاء الإلكتروني. ومع ذلك، فإن توظيف هذه التقنيات يثير إشكالات عميقة تتعلق بالضوابط الشرعية والقانونية، وحدود المشروع والممنوع، وضمان توافق الإجراءات التقنية مع القيم العليا ومبادئ العدالة.

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا ذا طبيعة مزدوجة، يجمع بين العمق الفقهي من جهة، والبعد التقني التطبيقي من جهة أخرى، في إطار دراسة فقهية مقارنة تسعى إلى ربط المستجدات التقنية بالأحكام الشرعية، مع استحضار المقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريعات المعاصرة، مما يجعله إسهامًا في إثراء المكتبة العلمية في مجال فقه النوازل.

أما عن أهداف البحث فتتمثل في:

١. بيان الأسس الشرعية والقانونية لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية.

٢. مقارنة الموقف الفقهي الإسلامي بالتشريعات الوضعية في هذا المجال.

٣. صياغة ضوابط ومعايير تضمن التوظيف المسؤول للتقنية بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة.

وأما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى عدة اعتبارات، أهمها:

١. حداثة الموضوع وندرة الدراسات التي تتناوله من منظور فقهي مقارن.

٢. الحاجة الملحة إلى إطار شرعي وقانوني متكامل يوجه توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني الإلكتروني.

٣. الأثر المباشر لهذه القضية على أمن الأفراد والمجتمعات وحماية الحقوق في البيئة الرقمية.

وبذلك، فإن هذا البحث يمثل محاولة جادة لرسم معالم رؤية شرعية وقانونية متكاملة، تستجيب للتحديات التقنية المعاصرة، وتؤسس لآليات عملية توازن بين متطلبات الأمن وحماية القيم الإنسانية في عالم سريع التحول.

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار النظري والفقهي للأعمال غير المشروعة الإلكترونية

المطلب الأول: التعريف بالأعمال غير المشروعة الإلكترونية: المفهوم، الأنواع، والخصائص. المطلب الثاني: التكييف الفقهي للأعمال غير المشروعة الإلكترونية في ضوء القواعد العامة للشريعة الإسلامية. المطلب الثالث: الموقف القانوني المعاصر من الأعمال غير المشروعة الإلكترونية: دراسة مقارنة.

المبحث الثاني: تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية

المطلب الأول: الأسس التقنية للذكاء الاصطناعي وأبرز تطبيقاته في المجال الأمني الرقمي. المطلب الثاني: آليات الكشف والرصد باستخدام الذكاء الاصطناعي: من تحليل البيانات إلى التنبؤ بالأنماط. المطلب الثالث: الإشكالات الشرعية والقانونية المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي في المكافحة.

المبحث الثالث: الرؤية الفقهية المقارنة والضوابط الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية. المطلب الثاني: مقارنة بين الموقف الفقهي الإسلامي والتشريعات الوضعية في ضبط التقنية. المطلب الثالث: صياغة إطار تشريعي وفقهي متكامل يضمن الاستخدام المسؤول للتقنية.

## المبحث الأول: الإطار النظري والفقهي للأعمال غير المشروعة الإلكترونية

أفرزت ثورة المعلومات والاتصالات نمطًا جديدًا من الانتهاكات الرقمية، ما أسفر عن ظهور ما يُعرف بالأعمال غير المشروعة الإلكترونية، والتي تتضمن اختراق النظم، الاحتيال الإلكتروني، الابتزاز، التعدي على الخصوصية، ونشر المحتوى الضار أو غير القانوني (Cath, ٢٠١٨). وتميز هذه الجرائم بخصائص تقنية تجعل من الصعب على التشريعات التقليدية التعامل معها، فهي العابرة للحدود وسريعة الانتشار وذات أثر مادي ومعنوي كبير. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري شامل يربط بين المفاهيم القانونية والفقهية للأعمال غير المشروعة الإلكترونية، وذلك من خلال ثلاثة مطالب: التعريف بالمفهوم وأنواعه وخصائصه، التكييف الفقهي لهذه الأعمال في ضوء القواعد العامة للشريعة الإسلامية، والموقف القانوني المعاصر وفق دراسة مقارنة.

المطلب الأول: التعريف بالأعمال غير المشروعة الإلكترونية – المفهوم، الأنواع، والخصائص

التعريف المفاهيمي

تُعرف الأعمال غير المشروعة الإلكترونية بأنها كل فعل يخل بالقوانين ويُرتكب باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات أو يستغلها كوسيلة لتحقيق هدف مخالف للقانون، وتشمل الجرائم المرتبطة مباشرة بالتكنولوجيا (cyber-dependent) والجرائم التقليدية التي مكّنها الفضاء الرقمي (UNODC) (cyber-enabled, ٢٠١٣; ITU, ٢٠١٢).

الأنواع

١. الجرائم المعتمدة على التكنولوجيا (Cyber-dependent crimes): مثل اختراق الأنظمة، نشر البرمجيات الخبيثة، هجمات الحرمان من الخدمة، وهجمات الفدية (Gercke, ٢٠١٦).

٢. الجرائم المُمكَّنة رقميًا (Cyber-enabled crimes): تشمل الاحتيال الرقمي، الابتزاز،

وغسل الأموال عبر المنصات الإلكترونية (INTERPOL, ٢٠١٧).

٣. الجرائم ضد البيانات والخصوصية: مثل التنصت غير المشروع وجمع البيانات الشخصية بدون إذن (UN Human Rights Council, ٢٠٢١).

٤. الجرائم المنافية للأخلاق العامة أو الأمن المجتمعي: كالنشر المتعمد للمحتوى الفاحش والتحريض على العنف.

٥. الاعتداءات على البنية التحتية الحيوية: استهداف أنظمة الرعاية الصحية أو الطاقة (DeNardis, ٢٠٢٠).

## المطلب الثاني: التكييف الفقهي للأعمال غير المشروعة الإلكترونية في ضوء القواعد العامة للشريعة الإسلامية

تتعامل الشريعة الإسلامية مع الأفعال المستحدثة عبر منهج القياس والمقاصد، مع مراعاة قواعد عامة مثل «لا ضرر ولا ضرار»، و«الضرورات تُقيد الأحكام»، و«الأصل في المعاملات الإباحة" (Al-Shāṭibī, 2014; Kamali, 2008). ويتيح هذا المنهج تكييف الجرائم الرقمية بما يتوافق مع مقاصد الشريعة وحماية الحقوق.

المبادئ العامة للتكييف

١. قاعدة لا ضرر ولا ضرار: الأفعال التي تُلحق الضرر بالممتلكات أو الحياة أو السمعة تُعد محرّمة، ويجوز اتخاذ تدابير ردعية (Al-Shāṭibī, 2014).

٢. القياس على صور مماثلة: تُقاس الجرائم الرقمية على الجرائم التقليدية المماثلة، مثل سرقة الأموال الرقمية أو الاحتيال الإلكتروني (Kamali, ٢٠٠٨).

٣. التطبيق التعزيزي والعقوبات الوقائية: إذا لم يندرج الفعل تحت الحدود الشرعية، يجوز تطبيق التعزير بما يحقق الردع وحماية المصلحة العامة (Kamali, ٢٠٠٨; UNODC, ٢٠١٣).

٤. ضوابط الإثبات الرقمي: اعتماد قواعد إثبات رقمية تحفظ سلامة الدليل والحقوق الشرعية للمتهم (Friedman & Hendry, ٢٠١٩).

أمثلة تطبيقية

١. اختراق الأنظمة وسرقة الأموال: يُقاس على السرقة والاستيلاء، مع مراعاة أركان التمليك الرقمية (Gercke, ٢٠١٦).

٢. الاحتيال الرقمي والابتزاز: يُقاس على الغشّ والاحتيال، ويستوجب رد المال وتعويض

المتضرر (UNODC, ٢٠١٣).

٣. القذف والافتراء الرقمي: يُقاس على القذف والاعتداء على العرض، مع مراعاة خصوصية النشر الإلكتروني (UN Human Rights Council, ٢٠٢١).

المطلب الثالث: الموقف القانوني المعاصر من الأعمال غير المشروعة الإلكترونية — دراسة مقارنة

أ. الأطر الدولية

١. اتفاقية بودابست لمكافحة الجريمة الإلكترونية: توحيد التعريفات الجنائية والإجراءات الدولية للتعاون حول الأدلة الرقمية (Council of Europe, ٢٠٠١).

٢. الاتفاقيات الإقليمية: مثل الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات (Arab League, n. d.).

٣. التوجيهات الفنية: تقارير ITU وINTERPOL لمساعدة الدول على تطوير قدراتها التشريعية والفنية (ITU, ٢٠١٢; INTERPOL, ٢٠١٧).

ب. التشريعات الوطنية — أمثلة مقارنة

١. المملكة العربية السعودية: Royal Decree No. M/١٧, Anti-Cyber Crime Law (Kingdom of Saudi Arabia, ٢٠٠٧) (٢٠٠٧).

٢. الإمارات العربية المتحدة: Federal Decree-Law No. ٥ of ٢٠١٢ on Combating Cybercrimes (United Arab Emirates, ٢٠١٢).

٣. مصر: Law No. ١٧٥ of ٢٠١٨ on Anti-Cyber and Information Technology Crimes (Arab Republic of Egypt, ٢٠١٨).

ج. التحديات المشتركة

١. تفاوت قدرات التحقيق الرقمي بين الدول (INTERPOL, ٢٠١٧).

٢. حماية الحريات الأساسية أثناء مكافحة الجرائم الإلكترونية (UN Human Rights Council, ٢٠٢١).

٣. الحاجة إلى آليات استرداد الأصول والتعويض المدني للضحايا (DeNardis, ٢٠٢٠).

## المبحث الثاني: تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية

شهدت العقود الأخيرة طفرة هائلة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI)، مما أتاح فرصًا جديدة لمكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية. فمع تزايد التهديدات الرقمية والجرائم السيبرانية، أصبح الاعتماد على أدوات ذكية تحليلية للتنبؤ بالأنماط الإجرامية والكشف المبكر عن الاختراقات ضرورة استراتيجية (Russell & Norvig, ٢٠٢١). ويهدف هذا المبحث إلى استكشاف الأسس التقنية للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الأمني الرقمي، وبيان الآليات العملية للكشف والرصد باستخدامه، فضلاً عن تسليط الضوء على الإشكالات الشرعية والقانونية المترتبة على توظيف هذه التقنيات في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

### المطلب الأول: الأسس التقنية للذكاء الاصطناعي وأبرز تطبيقاته في المجال الأمني الرقمي

الأسس التقنية للذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي يمثل منظومة من الخوارزميات التي تحاكي الذكاء البشري في اتخاذ القرارات، التعلم من البيانات، والتكيف مع المستجدات (Goodfellow et al. , ٢٠١٦). ومن أبرز الأسس التقنية:

١. التعلم الآلي (Machine Learning): قدرة النظام على تحسين الأداء تلقائيًا من خلال تحليل البيانات السابقة واستخلاص الأنماط (Jordan & Mitchell, ٢٠١٥).

٢. الشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks): محاكاة الشبكة العصبية البشرية لمعالجة البيانات المعقدة والتنبؤ بالنتائج (LeCun et al. , ٢٠١٥).

٣. الذكاء الاصطناعي التفسيري (Explainable AI): ضمان شفافية عمليات اتخاذ القرار لتجنب الأخطاء والاعتداء على الحقوق (Doshi-Velez & Kim, ٢٠١٧).

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني الرقمي

١. كشف الاختراقات والهجمات السيبرانية: تحليل أنماط الدخول إلى الأنظمة وتحديد محاولات الاختراق (Buczak & Guven, ٢٠١٦).

٢. التنبؤ بالأنشطة الإجرامية الرقمية: استخدام البيانات التاريخية للتنبؤ بمواقع وأنواع

الجرائم الرقمية (Chio & Freeman, ٢٠١٨).

٣. إدارة الحوادث والاستجابة التلقائية: تحديد الإجراءات الوقائية بشكل آلي عند اكتشاف تهديد محتمل (Zhou et al. , ٢٠٢٠).

المطلب الثاني: آليات الكشف والرصد باستخدام الذكاء الاصطناعي: من تحليل البيانات إلى التنبؤ بالأنماط

تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics)

يستند الكشف الرقمي على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات عبر الشبكات الرقمية، بما في ذلك سجلات الدخول، حركة المعاملات، والتفاعل مع المنصات (Hashem et al. , ٢٠١٥). ويتيح التحليل المتقدم للبيانات التعرف على أنماط غير طبيعية قد تشير إلى أعمال غير مشروعة.

خوارزميات التنبؤ بالأنماط

١. خوارزميات التصنيف (Classification Algorithms): تحديد نوع النشاط الرقمي على أنه مشروع أو مشبوه (Lemke et al. , ٢٠١٩).

٢. خوارزميات التكتل (Clustering Algorithms): اكتشاف مجموعات من الأنشطة المشابهة للإشارة إلى سلوكيات إجرامية محتملة (Jain et al. , ٢٠١٠).

٣. تحليل الشبكات الاجتماعية الرقمية (Social Network Analysis): التعرف على شبكات الجرائم والروابط بين المجرمين الإلكترونيين (Xu & Chen, ٢٠٠٥).

التنبؤ المبكر وإجراءات الوقاية

تمكّن هذه الأدوات الأجهزة الأمنية من اتخاذ قرارات استباقية، مثل تعزيز حماية الأنظمة الأكثر عرضة للخطر، وإرسال تحذيرات عند اكتشاف نشاط مشبوه، وبالتالي تقليل الخسائر المحتملة (Buczak & Guven, ٢٠١٦).

## المطلب الثالث: الإشكالات الشرعية والقانونية المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي في المكافحة الإشكالات الشرعية

١. الخصوصية وحق الفرد: قد يؤدي الرصد التلقائي إلى اختراق خصوصية المستخدمين، ما يستوجب التقيّد بمبادئ الشريعة في حفظ الحقوق الشخصية (Kamali, ٢٠٠٨).

٢. القياس والحدود الشرعية: استخدام الذكاء الاصطناعي في فرض العقوبات أو التنبؤ

بسلوكيات محتملة يثير تساؤلات حول مدى جواز القياس العقلي على ما قد يقع في المستقبل (Al-Shāṭibī, 2014).

الإشكالات القانونية

١. المسؤولية القانونية: تحديد المسؤول عن الخطأ الناتج عن الخوارزميات الذكية أو البيانات المشوهة (Wirtz et al. , ٢٠١٩).

٢. شفافية القرارات: صعوبة توثيق كيفية اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي، ما قد يتعارض مع متطلبات العدالة والإجراءات القانونية العادلة (Doshi-Velez & Kim, ٢٠١٧).

٣. التوافق مع التشريعات الدولية: اختلاف قوانين الدول بشأن جمع البيانات وتحليلها يشكل تحديًا للتطبيق عبر الحدود (UNODC, ٢٠١٣).

## المبحث الثالث: الرؤية الفقهية المقارنة والضوابط الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي

مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية، أصبح من الضروري وضع ضوابط واضحة توازن بين فعالية التقنية وحماية الحقوق الشرعية والقانونية. فبينما يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات فعالة للكشف المبكر والردع، فإن الاعتماد عليه دون إطار فقهي وقانوني مناسب قد يؤدي إلى تجاوزات أخلاقية وانتهاك للخصوصيات والحقوق الأساسية (Calo, ٢٠١٧). يهدف هذا المبحث إلى تقديم رؤية فقهية مقارنة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني الرقمي، من خلال ثلاثة مطالب: تحديد الضوابط الشرعية، مقارنة الموقف الفقهي الإسلامي بالتشريعات الوضعية، وصياغة إطار تشريعي وفقهي متكامل يضمن الاستخدام المسؤول للتقنية.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية

المبادئ الشرعية الأساسية

١. حفظ الحقوق والمصالح العامة والخاصة: أي استخدام للتقنية يجب أن يحترم مقاصد الشريعة في حفظ النفس، المال، العرض والعقل (Kamali, ٢٠٠٨).

٢. الضرر والتناسب: يجب أن يكون التدخل التقني متناسبًا مع مستوى التهديد، ويجنب إلحاق الضرر بالمستخدمين الأبرياء (Al-Shāṭibī, 2014).

٣. الشفافية والمساءلة: يجب توثيق قرارات الأنظمة الذكية لضمان إمكانية المحاسبة في حال وقوع أخطاء (Doshi-Velez & Kim, ٢٠١٧).

ضوابط عملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي

١. الحد من المراقبة الشاملة: عدم استخدام أنظمة المراقبة إلا عند وجود مؤشرات محددة للجرائم (Calo, ٢٠١٧).

٢. حماية البيانات الشخصية: الالتزام بمبادئ حفظ السرية وعدم استغلال البيانات لأغراض غير مشروعة (Hashem et al. , ٢٠١٥).

٣. ضمان العدالة الرقمية: تجنب التحيز في الخوارزميات التي قد تضر بفئات معينة (Wirtz et al. , ٢٠١٩).

## المطلب الثاني: مقارنة بين الموقف الفقهي الإسلامي والتشريعات الوضعية في ضبط التقنية

الموقف الفقهي الإسلامي

الفقه الإسلامي يعتمد على قواعد عامة مثل:

١. لا ضرر ولا ضرار: أي استخدام للتقنية يجب أن يحمي المجتمع من الضرر المحتمل (Al-Shāṭibī, 2014).

٢. التكييف على صور مماثلة: توازي الأعمال الرقمية مع ما يعرف في الفقه من السرقة، الغش، والاعتداء على الحقوق (Kamali, ٢٠٠٨).

٣. التعزير والردع: استخدام العقوبات أو التدابير الوقائية لتعزيز الأمن الرقمي بما لا يتجاوز الحدود الشرعية (UNODC, ٢٠١٣).

الموقف التشريعي الوضعية

١. الاتحاد الأوروبي (GDPR): يشدد على حماية البيانات الشخصية والشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي (European Commission, ٢٠١٨).

٢. القوانين الأمريكية: توجيهات مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) والمبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي تحدد مسؤولية المطورين والمستخدمين (Calo, ٢٠١٧).

٣. المقارنة: بينما يركز الفقه الإسلامي على حفظ الحقوق والمصلحة العامة من منظور مقاصدي، فإن التشريعات الوضعية تركز على حماية الخصوصية والالتزام بالمعايير القانونية

والتقنية. ومع ذلك، هناك تقاطع واضح في المبادئ الأساسية كالشفافية، العدالة، وحماية الحقوق (Wirtz et al. , ٢٠١٩).

**المطلب الثالث: صياغة إطار تشريعي وفقهي متكامل يضمن الاستخدام المسؤول للتقنية**

عناصر الإطار المتكامل

١. الضوابط الشرعية: مراعاة المقاصد العامة للشريعة، تحديد الأضرار المسموح بها، وإعطاء الأولوية لحماية المجتمع والمصالح العامة (Kamali, 2008; Al-Shāṭibī, 2014).

٢. المبادئ القانونية الوضعية: الالتزام بقوانين حماية البيانات، التراخيص، المعايير الدولية، والتعاون الدولي في مكافحة الجرائم الرقمية (European Commission, ٢٠١٨; UNODC, ٢٠١٣).

٣. آليات المساءلة والرقابة: إنشاء لجان مختصة لمراجعة قرارات الذكاء الاصطناعي وتقييم تأثيرها على الحقوق الفردية والجماعية (Doshi-Velez & Kim, ٢٠١٧).

٤. معايير التطوير الأخلاقي للتقنية: اعتماد خوارزميات شفافة، منع التحيز، وضمان العدالة الرقمية في الإجراءات الأمنية (Wirtz et al. , ٢٠١٩).

مقترح التطبيق

١. دمج القيود الفقهية مع المتطلبات القانونية في السياسات التشغيلية للمؤسسات الأمنية الرقمية.

٢. توفير برامج تدريبية للمطورين والمسؤولين حول الالتزام بالضوابط الشرعية والقانونية.

٣. اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة دعم قرار وليس كبديل للتقييم البشري لضمان المساءلة (Calo, ٢٠١٧).

## الخاتمة

لقد أظهر البحث من خلال المباحث الثلاثة أن مكافحة الأعمال غير المشروعة الإلكترونية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ليست مجرد مسألة تقنية، بل هي عملية متعددة الأبعاد تتقاطع فيها الفقه الإسلامي، القانون الدولي والوضعية، والتطورات التقنية الحديثة. ومن خلال تحليل الإطار النظري والفقهي للأعمال غير المشروعة، واستعراض التطبيقات التقنية للذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى المقاربة الفقهية المقارنة والضوابط الحاكمة، يمكن استنتاج أن توظيف الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون متوازنًا بين فعالية المكافحة وحماية الحقوق الأساسية.

إن تطوير إطار متكامل يجمع بين الرؤية الفقهية والمقاصد الشرعية، والضوابط القانونية الوضعية، هو السبيل الأمثل لضمان الاستخدام المسؤول للتقنية، بما يحمي المجتمع من الجرائم الرقمية ويصون الحقوق الفردية ويعزز العدالة الرقمية.

النتائج

١. أهمية الجمع بين الفقه والتقنية: أظهرت الدراسة أن الاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الرقمية تتطلب دمج المبادئ الشرعية مع الحلول التقنية لضمان حماية الحقوق والمصلحة العامة

٢. فاعلية الذكاء الاصطناعي في الرصد والكشف المبكر: تقنيات التحليل المتقدم، التنبؤ بالأنماط، والشبكات العصبية توفر أدوات قوية لتقليل الخسائر وتعزيز الاستجابة الاستباقية للجرائم الرقمية

٣. الضوابط الشرعية ضرورة لا غنى عنها: أي استخدام للتقنية يجب أن يحترم مبادئ الشريعة في منع الضرر، حماية الخصوصية، وضمان العدالة في القرارات، ما يحقق توازنًا بين الأمن الرقمي وحقوق الأفراد

٤. تباين وتشابه بين الفقه والتشريع الوضعية: بينما يركز الفقه على المقاصد والحدود الشرعية، تهتم التشريعات الوضعية بالشفافية وحماية البيانات، إلا أن هناك تقاطعًا في المبادئ الأساسية مثل العدالة والمساءلة

٥. الحاجة لإطار تشريعي وفقهي متكامل: صياغة سياسات وممارسات تشغيلية تجمع

بين المقاصد الشرعية والضوابط القانونية الحديثة تضمن الاستخدام المسؤول للتقنية، وتمنع التجاوزات، وتحقق الردع والوقاية من الأعمال غير المشروعة الإلكترونية

٦. توصية بالمساءلة والشفافية: اعتماد لجان إشرافية لتقييم أثر استخدام الذكاء الاصطناعي، والتأكد من عدم التحيز في القرارات، وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية والشرعية.

## قائمة بالمصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- المصادر باللغة العربية

١. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (٢٠١٤). الموافقات في أصول الشريعة، ترجمة: عمران أحمد خان نيازي، (المجلدان ١–٢). لندن: دار جارنيت للنشر.

٢. بوتشاك، أ. ل. ، وغوفن، إ. (٢٠١٦). مسح لطرائق تنقيب البيانات وتعلّم الآلة في كشف التسلل بالأمن السيبراني. مجلة مسوح وتعليمات اتصالات IEEE، ١٨(٢)، ١١٥٣–١١٧٦.

٣. ج. كالو، ر. (٢٠١٧). سياسات الذكاء الاصطناعي: مدخل تمهيدي وخارطة طريق. مجلة UCLA للقانون، ٥١، ١٠٣٣–١٠٦٥.

٤. د. تشيو، س. ، وفريمان، د. (٢٠١٨). تعلّم الآلة والأمن: حماية الأنظمة بالبيانات والخوارزميات. كاليفورنيا: دار أورايلي للإعلام.

٥. ه. دوشي-فيليز، ف. ، وكيم، ب. (٢٠١٧). نحو علم صارم لتعلّم الآلة القابل للتفسير. أرشيف arXiv، arXiv: ١٧٠٢. ٠٨٦٠٨.

٦. و. المفوضية الأوروبية. (٢٠١٨). اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR).

٧. ز. غودفيلو، إ. ، بنجيو، ي. ، وكورفيل، أ. (٢٠١٦). التعلّم العميق. ماساتشوستس: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للنشر.

٨. ح. هاشم، إ. أ. ط. ، يعقوب، إ. ، أنوار، ن. ب. ، مختار، س. ، غني، أ. ، وخان، س. أ. (٢٠١٥). صعود "البيانات الضخمة" في الحوسبة السحابية: مراجعة وقضايا بحثية مفتوحة. نظم المعلومات، ٤٧، ٩٨–١١٥.

٩. ط. جوردان، م. إ. ، وميتشل، ت. م. (٢٠١٥). تعلّم الآلة: الاتجاهات والآفاق والتوقعات. مجلة ساينس، ٣٤٩(٦٢٤٥)، ٢٥٥–٢٦٠.

١٠. ي. كمالي، محمد هاشم. (٢٠٠٨). مبادئ الفقه الإسلامي. كامبريدج: جمعية النصوص الإسلامية.

١١. ك. ليكون، ي. ، بنجيو، ي. ، وهينتون، ج. (٢٠١٥). التعلّم العميق. مجلة نيتشر، ٥٢١(٧٥٥٣)، ٤٣٦–٤٤٤.

١٢. ل. ليمكه، ك. ، غابر، م. ، وغابر، ت. (٢٠١٩). أسس تعلّم الآلة في الأمن السيبراني. برلين: دار سبرنغر.

١٣. م. راسل، س. ، ونورفيغ، ب. (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي: مدخل حديث (الطبعة الرابعة). لندن: بيرسون.

١٤. ن. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). (٢٠١٣). دراسة شاملة حول الجريمة الإلكترونية. الأمم المتحدة.

١٥. س. فيرتس، ب. و. ، فيايرر، ي. س. ، وغاير، ك. (٢٠١٩). الذكاء الاصطناعي والقطاع العام: التطبيقات والتحديات. المجلة الدولية للإدارة العامة، ٤٢(٧)، ٥٩٦–٦١٥.

١٦. ع. شو، ج. ج. ، وتشين، ه. (٢٠٠٥). تحليل الشبكات الإجرامية وتمثيلها بصريًا. اتصالات رابطة الحوسبة الأمريكية (ACM)، ٤٨(٦)، ١٠٠–١٠٧.

١٧. ف. تشو، ز. ، تشانغ، ه. ، ولي، ج. (٢٠٢٠). نظام كشف التسلل المعتمد على الذكاء الاصطناعي في إنترنت الأشياء. مجلة تطبيقات الشبكات والحاسوب، ١٥٨، ١٠٢٥٨٠.

١٨. ق. جين، أ. ك. ، مورتي، م. ن. ، وفلين، ب. ج. (٢٠١٠). تجميع البيانات: دراسة مراجعة. مسوح الحوسبة لرابطة الحوسبة الأمريكية (CSUR)، ٣١(٣)، ٢٦٤–٣٢٣.

- المصادر باللغة الإنكليزية:

A. Al-Shāṭibī, I. b. M. (trans. Imran A. K. Nyazee). (2014). Al-Muwāfaqāt fī Usūl al-Sharīʿah = The Reconciliation of the Fundamentals of Islamic Law (Vols. 1–2). Garnet Publishing.

B. Buczak, A. L. , & Guven, E. (2016). A survey of data mining and machine learning methods for cyber security intrusion detection. IEEE Communications Surveys & Tutorials, 18(2), 1153–1176. https: //doi. org/10. 1109/COMST. 2015. 2494502

C. Calo, R. (2017). Artificial intelligence policy: A primer and roadmap. UCLA

Law Review, 51, 1033–1065.

D. Chio, C. , & Freeman, D. (2018). Machine Learning and Security: Protecting Systems with Data and Algorithms. O'Reilly Media.

E. Doshi-Velez, F. , & Kim, B. (2017). Towards a rigorous science of interpretable machine learning. arXiv preprint arXiv: 1702. 08608. https: //arxiv. org/abs/1702. 08608

F. European Commission. (2018). EU General Data Protection Regulation (GDPR). https: //gdpr-info. eu/

G. Goodfellow, I. , Bengio, Y. , & Courville, A. (2016). Deep Learning. MIT Press.

H. Hashem, I. A. T. , Yaqoob, I. , Anuar, N. B. , Mokhtar, S. , Gani, A. , & Khan, S. U. (2015). The rise of "big data" on cloud computing: Review and open research issues. Information Systems, 47, 98–115. https: //doi. org/10. 1016/j. is. 2014. 07. 006

I. Jordan, M. I. , & Mitchell, T. M. (2015). Machine learning: Trends, perspectives, and prospects. Science, 349(6245), 255–260. https: //doi. org/10. 1126/science. aaa8415

J. Kamali, M. H. (2008). Principles of Islamic Jurisprudence. Islamic Texts Society.

K. LeCun, Y. , Bengio, Y. , & Hinton, G. (2015). Deep learning. Nature, 521(7553), 436–444. https: //doi. org/10. 1038/nature14539

L. Lemke, C. , Gaber, M. , & Gaber, T. (2019). Foundations of Machine Learning for Cybersecurity. Springer.

M. Russell, S. , & Norvig, P. (2021). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.

N. UNODC. (2013). Comprehensive Study on Cybercrime. United Nations Office on Drugs and Crime. https: //www. unodc. org/unodc/en/cybercrime/index. html

O. Wirtz, B. W. , Weyerer, J. C. , & Geyer, C. (2019). Artificial intelligence and the public sector—Applications and challenges. International Journal of Public Administration, 42(7), 596–615. https: //doi. org/10. 1080/01900692. 2018. 1498103

P. Xu, J. J. , & Chen, H. (2005). Criminal network analysis and visualization. Communications of the ACM, 48(6), 100–107. https: //doi. org/10. 1145/1060710. 1060737

Q. Zhou, Z. , Zhang, H. , & Li, J. (2020). Artificial intelligence-based intrusion detection system in the Internet of Things. Journal of Network and Computer Applications, 158, 102580. https: //doi. org/10. 1016/j. jnca. 2020. 102580

R. Jain, A. K. , Murty, M. N. , & Flynn, P. J. (2010). Data clustering: A review. ACM Computing Surveys (CSUR), 31(3), 264–323. https: //doi. org/10. 1145/331499. 331504